رسالة رائدة لمركز الملك سلمان خلال عام

١,٦ مليار ريال لإغاثة اليمن وعلاج ٤١٠٠ مصاب

المملكة من أكبر عشر دول في قيمة وحجم المعونات

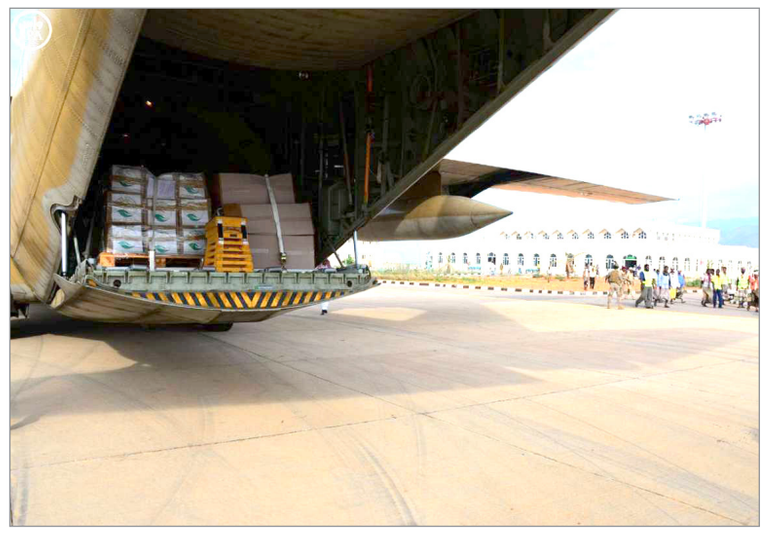

الرياض- واس

أكمل مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، امس الأحد عامه الأول، بعد أن قدّم حزمة من المساعدات الإغاثية لعدد من الدول العربية والإسلامية وفي مقدمتها اليمن الشقيق الذي بلغت تكلفة المساعدات المقدمة له (مليار و٦٠٠ مليون ريال) للتخفيف من معاناة الأشقاء اليمنيين في ظل الأوضاع المأساوية التي يعيشونها، بجانب علاج (٤١٠٠) مصاب منهم في مستشفيات المملكة العربية السعودية، والأردن، والسودان، تكفّل المركز بنقلهم ومرافقيهم إلى هذه المستشفيات حتى عودتهم إلى بلادهم سالمين بحمد الله.

ووضع خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود – حفظه الله – حجر أساس المركز في مدينة الرياض بتاريخ ٢٤ رجب عام ١٤٣٦هـ، بحضور فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية اليمنية، وعدد من ممثلي المنظمات الإغاثية الدولية، وأمر حينها – رعاه الله – بتخصيص مبلغ (مليار ريال) للمركز، كدعم جديد يضاف إلى مبلغ (٢٧٤) مليون دولار كانت قد قدمته المملكة في ٢٩ جمادى الآخرة ١٤٣٦هـ للأمم المتحدة بعد ٢٤ ساعة من النداء الذي أطلقته لتلبية الاحتياجات الإنسانية في اليمن.

واتضحت مهام مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية من الكلمة الضافية التي ألقاها الملك المفدى عشية رعايته حفل تأسيس المركز حينما قال – أيده الله – : إن مركز الملك سلمان للإغاثة سيكون مركزاً دولياً رائداً لإغاثة المجتمعات التي تُعاني من الكوارث بهدف مساعدتها ورفع معاناتها لتعيش حياة كريمة، وسيولي أقصى درجات الاهتمام والرعاية للاحتياجات الإنسانية والإغاثية للشعب اليمني.

وشدّد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز على أن عمل المركز يقوم على البُعْد الإنساني، ويبتعد عن أي دوافع أخرى، ماضيًا في مسيرته الإنسانية بالتعاون مع المؤسسات والهيئات الإغاثية الدولية المعتمدة، وفي إطار عملية إعادة الأمل التي أطلقها – حفظه الله – لتقديم أقصى درجات الاهتمام والرعاية للاحتياجات الإنسانية والإغاثية للشعب اليمني الشقيق.

ويعود تاريخ مواقف المملكة الإنسانية في مد يدّ العون للدول المحتاجة إلى عام ١٩٥٠م، حين قدمت مساعدات إنسانية لمتضرري ضحايا فيضانات بنجاب، واستمر هذا النهج الإنساني حتى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود – رعاه الله – الذي ترأس منذ عام ١٩٥٦م العديد من اللجان الإغاثية في المملكة المعنية بتقديم المساعدات الإنسانيّة لعدد من الدول العربية والإسلامية الشقيقة.

وعدّت المملكة العربية السعودية من ضمن أكبر عشر دول في العالم من حيث قيمة وحجم المعونات والاستجابة لرفع المعاناة وإغاثة الشعوب والدول والأفراد، بحسب ما ذكر لـ"واس" معالي المستشار في الديوان الملكي المشرف العام على مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الربيعة، مؤكدًا أن رؤية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود – رعاه الله – لتأسيس المركز عكست ما تتحلى به هذه البلاد الطاهرة من سبق في الدعم والعطاء وخدمة البشرية.

وتبوأت المملكة العام الماضي المرتبة السادسة ضمن قائمة أكبر ١٠ دول مانحة للمساعدات الإنمائية في العالم – طبقاً لإحصاءات منظمة الأمم المتحدة – وتجاوز إجمالي ما أنفقته على برامج المساعدات الإنسانية خلال الأربعة عقود الماضية مبلغ (١١٥ مليار دولار) استفاد منها أكثر من ٩٠ دولة في العالم .

وأفاد معالي الدكتور عبدالله الربيعة أن توجيه خادم الحرمين الشريفين بأنٍ يكون مركز الملك سلمان للإغاثة مركزاً دولياً للإغاثة والأعمال الإنسانية يدل على ما يوليه – حفظه الله – من اهتمام بالغ بالعمل الإغاثي والإنساني، ويحمل رسالة واضحة للعالم بأن المملكة عنوان السلم والسلام والحرص على حياة الإنسان وكرامته، من خلال ما تبذله من جهود مضنية لرفع المعاناة ومساعدة الشعوب والمجتمعات المتضررة دون تمييز بين لون أو عرق

وعززت جهود المملكة الإنسانية في العالم التي أضيفت لها جهود مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، حصولها على الموافقة الدولية للانضمام بصفة مشارك إلى لجنة المساعدات الإنمائية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (باريس – OECD) التي تعد أكبر تجمع للدول المانحة في العالم.

وأشار معاليه في ذلك الصدد إلى أن مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية أرسل وفداً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في باريس، للالتقاء بمسؤولي لجنة المساعدات الإنمائية التابعة للمنظمة، وتم إبلاغ الوفد حصول المملكة على هذه العضوية، على أن يتم الإعلان الرسمي عنها في اجتماع المجلس خلال الفترة القريبة القادمة.

ولم تقف الجهود إلى هنا وحسب، بل سعى معالي الدكتور عبدالله الربيعة إلى تسجيل اسم مركز الملك سلمان للإغاثة ضمن المنظمات الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة خلال زيارة قام بها إلى نيويورك في أكتوبر ٢٠١٥م التي عزّزها بلقاء أعضاء مجلس الأمن الدولي لعرض جهود المركز، بالإضافة إلى لقاء مسؤولي المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة والمؤسسات الخيرية المهتمة بالشأن الإغاثي والإنساني، كمؤسسة "مالندا" و"بل غيتس" الخيرية بغية الاستفادة من أعمالهم الخيرية في تطوير العمل الإغاثي والإنساني لمركز الملك سلمان للإغاثة.

وأبرم المركز العديد من الاتفاقيات والبرامج التنفيذية التي تخدم أعماله الإغاثية والإنسانية، وصمم العديد من المشروعات الإغاثية الإنسانية والصحية لمساعدة المتضررين في العالم، مثلما جرى خلال عام ٢٠١٥م حيث تم إغاثة (٢٢٥٠٠) شخص في طاجكستان من أضرارا الفيضانات والـزلازل، وتوزيع سلاسل غذائية على (٦٠٠٥٥) شخصًا تعرضوا لكارثة جفاف في موريتانيا.

وانفاذاً لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود –حفظه الله – بتقديم مساعدات للمناطق السورية الأكثر تضررًا، وقّع معالي الدكتور عبدالله الربيعة في ٢٥ جمادى الأولى ١٤٣٧ هـ مع الأمين العام للاتحاد الدولي للصليب والهلال الأحمر الحاج أمادو سي، اتفاقية مشتركة لإعداد برنامج تنفيذي مع الاتحاد الدولي للصليب يتم بموجبه تقديم المساعدات للمناطق الأكثر تضرراً في سوريا.

وفي ١٧ رجب الجاري، أطلق مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، مشروع توزيع (٧٠٠٠ طن) من مساعدات المملكة العربية السعودية من التمور منها (٤ آلاف طن) مخصصة لمساهمة المملكة خلال عام ٢٠١٥ م لبرنامج الأغذية العالمي الذي سبق أن تبرعت له عام ٢٠٠٨م بمبلغ (٥٠٠) مليون دولار، وعد أكبر تبرع يحصل عليه البرنامج في تاريخه.

وحرصا على انجاح مهام مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية في اليمن، فتح المركز فرع له في محافظة عدن، ليكون مقرًا للإشراف على الأعمال الإغاثية والإنسانية في اليمن، في حين أكد معالي الدكتور عبدالله الربيعة أنه إذا ما دعت الحاجة لوجود مكاتب أخرى للمركز في أي مكان فسيتم العمل على ذلك على الرغم مما واجهته أولى حملاته الإغاثية من عمليات نهب، وصعوبة في الوصول إلى المناطق المتضررة بسبب الحصار الجائر عليها.

ونوه معاليه إلى أن مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية يعمل الآن بشكل احترافي في مجال الإغاثة من خلال عدد من موظفيه الذين اكتسبوا الخبرة في هذا المجال وحرصوا على تطوير قدراتهم، مبينًا أن المركز نسّق مع قوات التحالف والجهات المعنية في المملكة لتجاوز كل العقبات التي تقف أمام جهودهم في إيصال المعونات الضرورية للمحاصرين في اليمن عبر الإنزال الجوي.

وكشف عن أن مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية يعمل حاليًا على إكمال التنظيمات الخاصة بتوجيه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله– بأن يكون للمركزٍ شخصية اعتبارية مستقلة ونموذجاً فريداً لخدمة الإنسانية، ومظلة لجميع الأعمال الإغاثية والإنسانية التي تقدمها المملكة لجميع الدول المنكوبة تجنبا لعدم الازدواجية في العمل.

وبين معالي الدكتور عبدالله الربيعة أن المركز يخطط لفتح العمل التطوعي، ويبحثون عن خبراء في هذا المجال لتأصيل العمل على أسس علمية ممنهجة، كما يعدون دراسة للتوسع في العمل التطوعي ليشمل الدول التي تصلها المساعدات الإنسانيّة، موضحًا أنه تم مؤخراً تعيين أحد الكوادر الوطنية لتنفيذ هذا المشروع بالتنسيق مع الجهات المختصة.

وأفاد أن مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية يتطلع لإنشاء مركز للبحوث والدراسات الإنسانية والإغاثية، حتى يسير عمله بطريقة علمية ممنهجة بعيدة عن التقليدية، لافتًا النظر إلى أنه سيتم الاستفادة في هذا الصدد من المراكز البحثية في جامعات المملكة التي لها اهتمام بالمجال الإنساني والإغاثي.

زد على ذلك، فقد أكد الدكتور الربيعة أن المركز يسعى لتطوير آليات عمله الإغاثية من خلال الاستعانة بخبرات المنظمات والهيئات الدولية المختصة في هذا المجال، بجانب الاهتمام بقيام المركز بعمل احترافي يرتقي بعملية إيصال المساعدات التي تقدمها المملكة لشعوب العالم المنكوبة والمتضررة وفق إستراتيجية واضحة تتماشى مع المعايير الدولية.

يأتي ذلك في الوقت الذي كشف فيه مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في إحصائية أخيرة له عن أن إجمالي عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية في العالم يبلغ (١٢٥,٣) مليون إنسان، وإجمالي عدد المتوقع حصولهم على المساعدات بلغ (٨٧,٦) مليون إنسان، مبينًا أن قيمة متطلبات تمويل المساعدات الدولية تبلغ أكثر من (٢٠) مليار دولار.

استرجاع (١١١) مليار ريال من المماطلين والمسوفين

اتفاقية تبادل معلومات بين العدل و(سما) لتعزيز الحقوق

الرياض - البلاد

أكد معالي وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد بن محمد الصمعاني على دور الوزارة في تعزيز الاستقرار المالي والاستثماري في المملكة وحفظ حقوق كافة المشاركين في العملية التجارية سواء أفراد أو شركات عبر قضائها التنفيذي والذي نتج عنها استرجاع أكثر من (١١١) مليار ريال من المماطلين والمسوفين .

وبارك معاليه عقب توقيع وزارة العدل والشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) بديوان الوزارة اتفاقية لتبادل المعلومات بين الجانبين هذه الاتفاقية، مشيراً إلى أن الاتفاقية تعد رافداً من روافد قضاء التنفيذ دعماً للعدالة الناجزة والاستثمار المالي الناجح فلا نجاح للقطاع المالي إلا بوجود قضاء عادل منصف يحفظ حقوق المتخاصمين ليسهم مع باقي الأجهزة الحكومية و الأهلية في نمو وازدهار المنظومة الاقتصادية في المملكة .

ووقع وكيل وزارة العدل لشؤون الحجز والتنفيذ الشيخ حمد الخضيري والرئيس التنفيذي لسمة الاستاذ نبيل المبارك الاتفاقية لأتممت الربط بين الوزارة والشركة للوقوف على كافة التعاملات المالية والمعلومات الائتمانية الصحيحة والدقيقة والمحدثة لقطاعي الأفراد والشركات وفق نظام المعلومات الائتمانية ولائحته التنفيذية ، وتمكين قضاة التنفيذ من التعرف على السلوكيات الائتمانية والمديونيات السابقة والقائمة والمتعثرة وفترات سدادها وحجم المخاطر الائتمانية استيفاءً لنظام التنفيذ ومادته الثالثة التي تجيز لقاضي التنفيذ أن يأمر بالإفصاح عن أموال المدين بمقدار ما يفي بالسند التنفيذي .

وأوضح وكيل الوزارة لشؤون الحجز والتنفيذ الشيخ حمد الخضيري أن قضاء التنفيذ أرسى مفهوم العدالة الناجزة لبناء منظومة عدلية متكاملة ترسخ لمبدأ تيسير العدالة وحفظ الحقوق.

وأبان فضيلته أن وقوف قضاة التنفيذ على المعلومات الائتمانية للمنفذ ضدهم الحكم القضائي سيسهم في إرساء اقتصاد سليم ومتعافي وقوي يعتمد على الشفافية ويحفظ الحقوق ويعزز من تكامل الأجهزة العدلية والمالية في المملكة لخلق بيئة اقتصادية مثالية ...مشيداً بالدعم الذي يلقاه قضاء وقضاة التنفيذ من معالي وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء ودعم القضاء التنفيذي بالكوادر البشرية المؤهلة التي ساهمت في تحقيق رسالة القضاء .

من جانبه أكد الرئيس التنفيذي لسمة الاستاذ نبيل المبارك على أن توقيع الاتفاقية سيكمل جهود الشركة في تغطية كافة القطاعات ذات العلاقة المالية والاستثمارية والعدلية في القطاعين العام والخاص وتوفير كافة الخدمات والمنتجات التي تسهم في بناء بيئة استثمارية جاذبة ، مشيراً بأن وزارة العدل ستتمكن من الاستفادة من نظامي سمة للأفراد (سمتي) ونظام الشركات (سمتنا) بتوفير المعلومات الائتمانية بشقيها السلبي والإيجابي وفق المبادئ الائتمانية المقرة .

وأضاف المبارك أن توفر المعلومة القضائية سيسهم في بناء تقرير ائتماني مكتمل الأركان مالياً وقضائياً مما يحد من تفاوت المعلومات ويقلل من المخاطر، منوهاً بجهود وزارة العدل لتعزيز أطر الشراكة الاستراتيجية وفق أهداف مشتركة تحفظ الحقوق المالية ويرفع من فعالية الإشراف والرقابة المالية .